

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
بتعاون مع وزارة
الشؤون الخارجية السويدية

الأونكتاد
مينا
برنامج



التكامل الإقتصادي الإقليمي من خلال اعتماد سياسة المنافسة وحماية
المستهلك: المساواة بين الجنسين، مكافحة الرشوة، و الحكامة الجيدة

الخطوط التوجيهية للمنافسة: برنامج العفو



الأمم المتحدة

مذكرة

المعلومات الواردة في هذا المنشور يمكن إقتباسها أو إعادة طبعها بكل حرية، لكن مع الإلتزام بالإشارة إلى الرقم المرجعي للوثيقة. و يجب إرسال نسخة من المنشور الذي يحتوي على الإقتباس أو إعادة الطبع لأمانة الأونكتاد: قصر الأمم، جنيف، 10 ، 1211 ، سويسرا.

الأسماء المستعملة وكذا تقديم المعلومات لا يعني بأي حال من الأحوال التعبير عن موقف الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو منطقة حضرية، أو سلطاتها، أو حتى فيما يتعلق بترسيم الحدود أو حدودها أو نظامها الاقتصادي أو مستواها التنموي.

للمزيد من المعلومات حول برنامج مينا للأونكتاد، يرجى التفضل بزيارة الروابط التالية:

https://twitter.com/unctad_mena

<https://www.facebook.com/unctadmena/>

أو مراسلتنا عبر البريد الإلكتروني: julieta.coca@unctad.org

وقد طبعت هذه الوثيقة بدون مراجعة رسمية.

الشكر

تمت كتابة هذا المنشور من قبل فيليب بروزيك ، خبير في برنامج مينا للأونكتاد . تم تنظيم و إعداد هذه الطبعة تحت إشراف خوليتا كوكا ، مديرة المشروع، برنامج مينا للأونكتاد، شعبة التجارة الدولية للبضائع، الخدمات والسلع الأساسية، الأونكتاد.

وقد تم تصميم و صياغة هذه الوثيقة من قبل راف دنت، الأونكتاد.

بمساعدة مارييا بوفي في صياغة النسخة الإنكليزية، و ليرونج زانغ بتصميم الغلاف ، الأونكتاد، أما الترجمة إلى اللغة العربية فقد تمت من طرف علي خفان.

مع الشكر الخاص للحكومة السويدية على توفيرها وبسخاء للدعم المالي لبرنامج مينا للأونكتاد مما مكن من إنتاج هذا المنشور.

غيرمو فاليس

المدير

شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية.

في 22 يونيو/حزيران

2016

UNCTAD/DITC/CLP/2016/3
United Nations Publication
Copyright©United Nations, 2016
All rights reserved



الأونكتاد
مينا
برنامج



فهرس المحتويات

1	1. السياق :	1
2	تعريف برامج العفو	1.1
2	الحاجة لعقوبات ذات مصداقية ضد الاتحادات الاحتكارية الأكثر نشاطا	1.2
2	العقوبات الإدارية أو الجنائية	1.3
3	الأحداث الخارجية التي يمكنها أن تثير تطبيق العفو	1.4
3	التعاون الدولي	1.5
4	2. الاعتبارات الأولية لدول مشروع مينا :	2
4	الضعف النسبي لمكافحة الاحتكار في البلدان النامية	2.1
4	المبلغون في أسواق الدول النامية	2.2
5	الحاجة للتقارب بين برامج العفو في بلدان مشروع مينا	2.3
6	3. جعل العفو جذابا في عيون المبلغين :	3
6	الحصانة	3.1
6	التنبؤ	3.2
6	العفو عن الشركات والعفو عن الأشخاص الذاتيين	3.3
6	الحماية ضد الأضرار الناجمة عن الإجراءات المدنية	3.4
7	مخاطر الفساد (الرشوة)	3.5
8	4. الخطوط التوجيهية بشأن الإجراء :	4
8	الاتصالات الغير رسمية	4.1
8	طلب رسمي للحصول على العفو : الحصول على علامة	4.2
9	معايير الأحقية للحصول على العفو	4.3
9	الطلبات الموجزة	4.4
11	5. فحص الطلب	5
11	عفو مشروط	5.1
11	رسالة القبول النهائي	5.2

6. الحصانة الكاملة لمقدم الطلب الأول: 12.....

- 6.1 قبل بدء التحقيق..... 12
- 6.2 بعد بدء التحقيق..... 12
- 6.3 الحماية الموسعة للعفو..... 13
- 6.4 حالة تقوم بتحديث حالة أخرى..... 13

7. تقليص الحصانة : 15.....

- 7.1 قيمة مضافة هامة..... 15
- 7.2 أمنستي بلس..... 15
- 7.3 درجة الحصانة..... 15
- 7.4 الفرق بين العفو و التسوية..... 16

8. الصعوبات التي يواجهها مجلس المنافسة في الممارسات العملية : 17.....

- 8.1 عدم كفاية الأدلة..... 17
- 8.2 غياب الأشخاص الذين تم استدعائهم للشهادة..... 17
- 8.3 حساب القيمة المضافة الكبيرة..... 17
- 8.4 الصعوبات التي يواجهها مجلس المنافسة أثناء التحقيقات..... 17
- 8.5 ضمان عدم الكشف عن هوية مقدم الطلب..... 18
- 8.6 إبلاغ مقدم الطلب بمراحل تقدم التحقيق..... 18
- 8.7 برنامج العفو ضد الإجراءات الخاصة..... 18

قائمة المراجع : 19.....

- المرفق 1 : برامج العفو الحالية في بلدان برنامج مينا..... 20
- المرفق 2 : الاتفاقيات في بلدان برنامج مينا..... 23

المبادئ التوجيهية بشأن برامج العفو حول المنافسة في بلدان مشروع مينا

ملخص تنفيذي

الإتحادات الإحتكارية القوية، تسمى أيضا بالإتفاقيات الغير المبررة ، تشكل واحدة من أسوأ المخالفات في قانون المنافسة. وهي أيضا في كثير من الأحيان، تكون صعبة الإكتشاف وبالتالي تعطيل أعمالها بدون الحصول على دعم من طرف مبلغ من الداخل. ولهذا فإن برامج العفو يهدف إلى تشجيع أعضاء الإتحادات الإحتكارية بإتخاذ المبادرة عبر الإتصال بسلطة المنافسة من أجل الإعتراف بمشاركتهم في الإتحادات الإحتكارية ومساعدة المحققين في أداء مهامهم، مقابل حصانة كلية أو جزئية.

هذه المذكرة من أمانة الأونكتاد، تهدف إلى وضع خطوط توجيهية محددة في بلدان منطقة مينا المهمة بإعتماد أوتحسين برامج العفو في مجال المنافسة، من أجل المساعدة على تحقيق درجة كبيرة من التقارب، كوسيلة عملية للزيادة عموما من فعالية جهودها الرامية إلى مكافحة الإتحادات الإحتكارية القوية. وفي هذا الصدد، فهي تركز على بعض الإعتبارات الخاصة لبلدان مشروع مينا، كالدور الخاص للمبلغين عن المخالفات في السوق بالبلدان النامية؛ وتدرس السبل لجعل برامج العفو أكثر جاذبية بالنسبة للمبلغين المحتملين؛ وتشرح الخطوط التوجيهية الممكنة بشأن الإجراءات، في الحالات التي تستحق الحصانة الكاملة و تلك التي تستدعي منح الحصانة الجزئية؛ وتشرح بعض الصعوبات أثناء الممارسة العملية.

1. السياق

الإتحادات الإحتكارية القوية، تسمى أيضا بالإتفاقات الغير المبررة ، تشكل واحدة من أسوأ المخالفات في قانون المنافسة. وهي أيضا في كثير من الأحيان، تكون صعبة الإكتشاف وبالتالي تعطيل أعمالها بدون الحصول على دعم من طرف مبلغ من الداخل في الماضي، المبلغين كانوا في غالب الأحيان من الموظفين الغير الراضين الذين ينتقمون من رب العمل السابق من خلال الكشف عن أدلة مشاركتهم في الإتحاد الإحتكاري.

في الولايات المتحدة، تعود النسخة الأولى من برنامج العفو إلى سنة 1978. و مع ذلك، فإنه لم يشهد نجاحا كاملا سوى بعد مراجعة برنامج العفو للشركات من قبل شعبة مكافحة الإحتكار في سنة 1993.

من أجل جعل أمر التعاون مع شعبة مكافحة الإحتكار أكثر مرونة وأكثر جاذبية للشركات المهتمة، تم تطبيق ثلاثة تعديلات جوهرية على البرنامج.

1. أصبح العفو تلقائيا للشركات المؤهلة، شريطة أن لا يكون هناك أي تحقيق سابق.
2. العفو ممكن حتى أثناء تحقيق جاري. و
3. كل الأطر، المدراء والموظفين الذين مثلوا الشركة و تعهدوا بالتعاون مع شعبة مكافحة الإحتكار، قد تلقوا حصانة من أي محاكمة جنائية.

وهكذا أصبح برنامج العفو الأمريكي أداة التحقيق الأكثر فعالية في شعبة مكافحة الإحتكار. وذلك بتوفر برامج العفو على معلومات فريدة من طرف المطلعين بالإتحادات الإحتكارية حول الأصول والتفاعلات التي تكون بين أعضاء الإتحادات السرية.

نجاح البرنامج المراجع للعفو بشعبة مكافحة الإحتكار أدى بمحاكم أخرى إلى اعتماد برامج مماثلة من الكشف الطوعي، وبعد لتقدم كبير في كندا والاتحاد الأوروبي بعد سنة 2000، تشابهت وبشكل ملحوظ برامج العفو بين الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي وكندا ، الأمر الذي سهل كثيرا وجعل أكثر جاذبية للشركات عملية التطوع لطلب الحصول على العفو وفي آن واحد، سواء في الولايات المتحدة وأوروبا وكندا، فضلا عن قائمة متزايدة من المحاكم الأخرى التي تتلقى الطلبات. خلال العقد الماضي، اعتمدت العديد من المحاكم الأخرى في جميع أنحاء العالم برامج العفو و اليوم، تملك أكثر من 50 محكمة برامج عفو في عين المكان. ومن بين دول مشروع مينا، اعتمدت مصر و تونس في الأونة الأخيرة برامج عفو حديثة في مجال سياسة المنافسة.

هذه مذكرة من أمانة الأوناكند تسعى إلى تقديم توصيات محددة لبلدان منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا التي تود اعتماد برامج عفو على المنافسة، وذلك بهدف مساعدتهم على تحقيق درجة من التقارب في هذا المجال، ما يشكل وسيلة ملموسة لتحسين الفعالية العامة للنظام في الحرب ضد الإتحادات الإحتكارية.

كما سنرى فيما بعد، في الملحق 1 و 2، فإن جميع بلدان مشروع مينا التي لديها قوانين حول المنافسة تفكر في العفو بطريقة أو بأخرى في تشريعاتها. في حين قدم العفو الحديث في الأونة الأخيرة فقط في مصر و تونس، فقوانين المنافسة في الجزائر و الأردن والمغرب توفر درجة من العفو للشركات التي تعاونت بشكل كامل في تسوية محتملة، قبل أن يتم إحالة القضية أو الحكم عليها من قبل المحكمة. وتمشيا مع هذا الهدف، يتم استعراض هذه الخطوط التوجيهية لمجموعة من الاعتبارات التمهيدية التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار قبل إعداد برنامج العفو، خاصة بالنسبة للسلطات في البلدان النامية. وبعد استعراض بالتفصيل لبرامج العفو في الولايات المتحدة وأوروبا، تلي هذه الاعتبارات انعكاسات عملية على الصعوبات التي تواجهها السلطات في سياق تطبيق برنامج العفو.

1.1 تعريف برامج العفو

تم تصميم برامج العفو لتشجيع أعضاء الاتحادات الاحتكارية لأخذ زمام المبادرة في الاتصال بسلطة المنافسة، الاعتراف بمشاركتهم في الاتحادات و مساعدة الأشخاص المسؤولين عن الامتثال لقوانين المنافسة.

والهدف أيضا من هذه البرامج هو بث الشكوك بين أعضاء التكتل. وتوفير الحصانة (كليا أو جزئيا) لأول متعاون وكذلك للثاني أو أكثر. كما تمكن السلطات من الحصول على أدلة حاسمة من أجل مكافحة الكارتيلات. لقد تم تصميم برامج العفو الفعالة لخلق سباق بين المتأمرين لكشف الحقائق عن سلوكهم لدى السلطة، حتى قبل بدأ التحقيق في بعض الحالات، وبذلك فرض العقوبات بشكل سريع ضد الاتحادات التي لولا هذا لبقيت غير مكتشفة.

1.2 الحاجة إلى عقوبات ذات مصادقية ضد التكتلات الاحتكارية

البحث عن العفو الذي ينهي الاتحاد الاحتكاري، ينطوي على التضحية عن الأرباح المستقبلية للاتحاد و إمكانية تكبد عقوبات إذا لم يتم منح العفو كاملا. إذا كانت اتحادية احتكار لها حظوظ ضعيفة لكي تُعاقب، أو أن العقوبات كانت منخفضة، فإن بعض الخسائر التي لا محال منها بسبب البحث عن العفو تتفوق على الخطر الضئيل للكشف والعقاب: أعضاء التكتل سيميلون الى عدم البحث عن العفو وإلى تجاهل قوانين مكافحة الاحتكار.

اعتماد مجرد برنامج عفو لا يضمن فعاليته. يجب توفر ثلاثة شروط أساسية قبل أن تتمكن السلطة القضائية من تنفيذ برنامج عفو ناجح. أولا، يجب أن يوفر قانون المنافسة التهديد بفرض عقوبات صارمة ضد المتورطين في أنشطة اتحاد احتكاري.

ثانيا، يجب أن يحس أعضاء الاتحاد الاحتكاري بمخاطر عالية للكشف من قبل السلطات المؤهلة. ثالثا، يجب أن يكون تطبيق قانون منع الاحتكار من قبل المحكمة شفافا ويمكن التنبؤ به قدر المستطاع، بحيث يمكن للمشاركين في السوق توقع بدرجة عالية من اليقين ماهي العواقب إذا أُلقي القبض عليهم بسبب إتفاق احتكاري وكيف سيتم التعامل معهم إذا طلبوا العفو.

1.3 العقوبات الإدارية أو العقوبات الجنائية

إن تطبيق عقوبات إدارية ، مدنية، أو جنائية على الاتحادات الاحتكارية له تأثير أيضا على سير الشركات . لذا فالغرامات الإدارية أو المدنية المفروضة يمكن أن تعتبر مجرد تكلفة بسيطة على ممارسة الأعمال التجارية، خاصة إذا كان الحد الأقصى للغرامات المفروضة أقل من الأرباح المحصلة من ممارسة الاتحاد الاحتكاري. ففي هذه الحالة ، لا بد من التأكد من أن الغرامات و مخاطر الوقوع مرتفعة بما يكفي للحد من التواطؤ بين الشركات. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على سلطات المنافسة ضمان أن يتم فرض الغرامات على الأشخاص الذاتيين المسؤولين عن الانتهاكات، و لا تمر تلقائيا إلى فاتورة الخسارة والربح للشركة.

ومع ذلك، الجزاءات الجنائية، لا تقتصر على الغرامات الكبيرة المفروضة على الشركات ومديريها، ولكن أيضا تمثل حكم عام لخطأ المخالف. وهكذا، يعزز القانون الجنائي أثر برامج العفو، كما أنها قد تؤدي إلى عقوبات بالسجن للمسؤولين عن الإتحاد. ولا بد من الإشارة الى ان القانون الجنائي يفرض تكاليف وقيود إضافية بالنسبة للسلطة. معيار الإثبات المطلوب الذي يكون أعلى يتطلب المزيد من الموارد. وعلى وجه الخصوص، إذا تكلفت سلطات منفصلة بالقضايا الجنائية، فالإجراءات الواجب اتباعها لتنسيق و ضمان الأولويات بين سلطات النيابة العامة والسلطة المعنية بالمنافسة يجب أن يتم تنفيذها حرفيا.

و لا تزال المحاكم تقاضي الاتحادات الاحتكارية أكثر فأكثر. هذا هو الحال على سبيل المثال في أستراليا، البرازيل، كندا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة. في مصر، كل انتهاكات قانون المنافسة، بما في ذلك حظر الاتحادات الاحتكارية، هي من إختصاص القانون الجنائي. هذا ليس هو الحال دائما في بلدان أخرى لمشروع مينا (الشرق الأوسط و شمال إفريقيا).

1.4 الأحداث الخارجية التي يمكنها أن تثير تطبيق العفو

بعد الفترة التي يكون فيها الاتحاد الاحتكاري مستقر، يمكن أن يتأثر أعضاء الكارتيل بأحداث خارجية التي من الممكن أن تدفعهم إلى التفكير بتقديم طلب العفو . قد يكون هذا نتيجة لإدخال تشريعات جديدة أكثر حدة لمكافحة الاتحادات الاحتكارية، أو تنفيذ لقانون أكثر صرامة من قبل سلطات المنافسة؛ و قد يتبع وصول منافس جديد بالسوق غير غير منتمي للإتحاد ، الذي يقوم بخفض الأسعار ، ويحد بذلك من قوة الاتحاد؛ أو وقوع إبتكار تكنولوجي يزحزح الأوضاع الموجودة ، مما يجعل فجأة الاتحاد الاحتكاري أقل فائدة . كذلك شراء أحد أعضاء الإتحاد من قبل شركة خارجية يمكن أن يعرض للخطر اتفاق قائم جراء اكتشاف الملاكين الجدد للإتحاد و قرارهم حلها. في حالة حدوث مثل هذه الأحداث، يمكن لأعضاء الاتحاد أن تعمل على وجه السرعة على طلب العفو قبل الآخرين .

1.5 التعاون الدولي

بالنسبة لإقتصاد يسير نحو العولمة أكثر فأكثر، لا تقف الاتحادات الاحتكارية عند الحدود الوطنية، لذا يجب على التحقيقات أن تتعدى الحدود الجغرافية أيضا. لذلك، اعتمدت العديد من قوانين المنافسة مبدأ الآثار، الذي وسع نطاق تطبيق القوانين الوطنية الى جميع الأنشطة، بما في ذلك خارج أراضيها، والتي لها آثار على التراب الوطني. وهناك أيضا إجماع عالمي متزايد على أن نشاط الكارتيلات الدولية ضار سواء بالاقتصاديات أو بالمستهلكين في جميع البلدان، وأن التعاون الدولي ضروري لتطبيق قوانين المنافسة. هذا صحيح بشكل خاص فيما يتعلق بالتحقيق على الاتحادات الاحتكارية التي تؤثر على الأسواق العالمية.

تطور مثير للاهتمام في هذا المجال هو مجموعة العمل حول الاتحادات الاحتكارية من الشبكة الدولية للمنافسة (ريك) بدأت في عام 2004، وتسعى لتحديد أفضل تقنيات التحقيق و المناهج السياسية في جميع أنحاء العالم . ساعدت مجموعة العمل (ريك) السلطات المعنية على تطوير العلاقات عبر الحدود والتي أدت إلى زيادة التنسيق وبشكل ملائم بين السلطات في الوقت التي تجري فيه تحقيقات موازية لنفس الاتحادية الاحتكارية. وبالإضافة إلى ذلك، أدى انتشار برامج العفو الفعالة في زيادة عدد مقدمي الطلبات الذين يسعون للحصول على العفو في وقت واحد في عدة محاكم قضائية. يمكن للسلطات المختلفة اذن تنسيق خطوات التحقيق، وتقاسم (بالاتفاق مع مقدم الطلب) المعلومات المقدمة من طالبي العفو المتبادل، وتنسيق البحوث.

2. الاعتبارات الأولية لدول مشروع مينا

2.1 الضعف النسبي لمكافحة الاحتكار في البلدان النامية

في كثير من البلدان النامية، الحكومات ليست بالضرورة مقتنعة تماما بالأولوية المعطاة لمكافحة الاتحادات الاحتكارية . بعض قوانين المنافسة قد تركز على مراقبة الاندماجات والقيود المفروضة على إساءة التعسف باستعمال مركز مهيمن أو حالة الضعف الاقتصادي، بدلاً من الاتفاقات الأفقية و الاتحادات الاحتكارية.

العديد من القوانين في منطقة مينا (الشرق الأوسط و شمال إفريقيا) تركز بشدة على الإخطارات و مراقبة الاتحادات الاحتكارية ؛ وهكذا، يحتمل أن تستخدم السلطات المعنية بالمنافسة الموارد المحدودة بأكملها لدراسة عمليات الاندماج والتكتلات الاقتصادية الأخرى، مما يترك مجالاً ضيق جداً للكشف ومكافحة أي اتفاقات محتملة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مكافحة الاتحادات الاحتكارية تكون محدودة في البلدان التي تتسم بدرجة عالية نسبياً من تدخل الدولة، حيث تستفيد بعض القطاعات والاحتكارات من الإعفاءات . وكما سبق ذكره في المقدمة، قد يكون برنامج العفو غير فعال تماماً إذا كانت الاتفاقات عدم معاقب عليها بشدة أو إذا كانت مكافحة الاتحادات الاحتكارية ليست من الأولويات. في هذه الحالات، قد يكون من الأفضل عدم وضع ما يشبه برنامج العفو.

في معظم بلدان مشروع مينا (الشرق الأوسط و شمال إفريقيا)، هيئة المنافسة تكون تحت إشراف الوزارة المكلف بالتجارة. تتخذ معظم القرارات مباشرة من الوزير بعد التشاور مع هيئة المنافسة. في بعض القضايا المهمة، مثل الترخيص بالاندماج، يمكن للوزير أن يناقض حظر هيئة المنافسة. بناء على اعتبارات لحماية العمل ، و حماية القدرة التنافسية للشركات الوطنية، أو لأسباب أخرى تتعلق بالسياسة الصناعية.

في حين أن هيئة المنافسة لها موارد مالية و بشرية محدودة، غالباً ما لا يطبق قانون المنافسة على المعاملات التي تشارك فيها الدولة، والجهات الحكومية الأخرى حيث أنهم يترددون أحياناً في التعاون للحد من الاتحادات الاحتكارية. على وجه الخصوص، المنظمات القطاعية التي تأخذ على محمل الجد الدفاع عن مناطقها و نادراً ما تتعاون مع هيئة المنافسة. فإنها تميل إلى رفض التدخلات من سلطة المنافسة وفرض قراراتهم بأنفسهم ، وتشجع في الكثير من الأحيان الحلول كالتقرب من الاتحادات الاحتكارية، من أجل تعزيز، أو على الأقل حماية الشركة التقليدية (مثال احتكار الدولة) لتبقى على قيد الحياة في البيئة "تنافسية" الجديدة. بالإضافة إلى ذلك، مكافحة الاتحادات الاحتكارية ضعيف لأن الأدلة في كثير من الأحيان تقع في الخارج. وبالإضافة إلى ذلك، الحد من مكافحة الكارتلات قد تتوقف لتواجد الأدلة في الخارج.

2.2 المبلغون في أسواق الدول النامية

في البلدان النامية حيث تلعب اعتبارات الثقة والعلاقات الشخصية دوراً هاماً في التجارة ، حيث مجتمع الأعمال صغير نسبياً، وحيث "الكل يعرف الكل" ، العقوبات الاجتماعية أو الغير رسمية (بالمقابل للعقوبات الرسمية التي يمكن أن تصل إلى حد السجن) لأولئك الذين يبلغون بنفسهم على اتفاق احتكاري يمكن أن تكون كبيرة جداً. ويمكن أن تشمل العقوبات الاجتماعية المقاطعة وحتى العنف. كما تتشابه العلاقات بشكل وثيق، فإن العمل كمبلغ يؤدي إلى الاستبعاد الاجتماعي، و ربما حتى إلى العنف الجسدي. تدابير غير رسمية يمكنها أيضاً تفويض تحقيقات هيئة المنافسة. هذا يمكن أن يزيد الأهمية النسبية للعقوبات غير رسمية، وبالتالي يقلل من جاذبية اقتراح التخفيف من العقوبات الرسمية من قبل برنامج العفو.

حاجز آخر لطلب العفو من طرف أعضاء اتحاد احتكاري في البلدان النامية هو حقيقة أن البعض قد تنتمي إلى ما يسمى بالاقتصاد غير المهيكل . و بالنظر إلى النسبة العالية للاقتصاد غير المهيكل في اقتصاديات

البلدان النامية، قد يكون بعض أعضاء الاتحادات الاحتكارية جزءا من الاقتصاد غير المهيكّل، و بالتالي يتحفظون عن الخروج إلى الأضواء و طلب العفو في حالة اتحاد احتكاري. من ناحية أخرى، قد يكون لأعضاء اتحاد احتكاري دولي حوافز أقل لطلب العفو من سلطة قضائية صغيرة، حيث أن خطر الوقوع والعقوبات منخفضة نسبيا. وعلاوة على ذلك، فإن خطر تسرب المعلومات من بلد إلى آخر قد ينظر إليه على أنه أكثر أهمية في البلدان الأقل نموا، ويمكن أن يُشكك في درجة العفو بدرجة أكبر في بلد نامي. وهكذا، قد يميل عضو في اتحاد احتكاري دولي يغطي بلدانا متقدمة وبلدانا نامية على حد سواء إلى السعي إلى عفو من محاكم الدول المتقدمة و نبذ أي محاولة في البلدان الأصغر حجما والأقل نموا. وعلاوة على ذلك، فإن وجود أنظمة خارجة عن نطاق القضاء في البلدان النامية كما هو الحال في الجزائر على سبيل المثال، يمكن اعتباره سببا إضافيا على عدم طلب العفو والسعي إلى اتفاق بدلا من ذلك.

2.3 الحاجة للتقارب بين برامج العفو في بلدان مشروع مينا

وهناك قيد آخر يجب أخذه بعين الاعتبار هو أن برنامج العفو المطبقة في بعض الدول تصبح أقل جاذبية بسبب غياب هذا البرنامج أو وجود معاملة مختلفة للاتحادات الاحتكارية في بلد آخر. في بلدان مشروع مينا (الشرق الأوسط و شمال إفريقيا)، لدينا ثلاثة دول (مصر، المغرب وتونس) أدخلت مؤخرا برامج عفو حديثة، ودولة واحدة (الجزائر) التي لا يوجد لديها برنامج عفو ولكن تطبق تسويات خارجة عن نطاق القضاء مع إمكانية عفو، وبلدين (لبنان وفلسطين) الذين ليس لديهم قانون منافسة وبالتالي لا جهاز ضد الاتحادات الاحتكارية.

من المهم أن نشير إلى أن برامج عفو مماثلة أو متقاربة يمكن أن تعزز بعضها البعض. التطبيق المتزامن لبرامج العفو من قبل سلطات قضائية متعددة يرافقه تنازل للسماح بتبادل المعلومات السرية، ويمكن من إجراء تحقيقات منسقة عن باقي أعضاء الاتحاد الاحتكاري. لهذا السبب، فإن سلطات المنافسة تشجع عموما طالبي العفو على تقديم طلباتهم في وقت واحد لمحاكم قضائية أخرى، عندما يسألون طالبي العفو إذا كانوا ينوون أو كانت لديهم نية طلب العفو في مكان آخر.

علاوة على ذلك، يمكن أن يضعف برنامج العفو إذا فرض بلد مجاور عقوبات صارمة ولكن ليس لديه برنامج عفو فعال موثوق وشفاف. وفي هذه الحالة، احتمال إنزال عقوبة شديدة في محكمة ثانية قد يثني مقدمي طلبات العفو المحتملين في البلد الأول. وبعبارة أخرى، دعونا نفترض بلد (أ) يتوفر على برنامج عفو جذاب و بلد (ب) مجاور، لايتوفر على قانون، أو يطبق نظام غير مقنع. إذا كان تقديم طلب العفو في البلد (أ) يزيد من خطر معاقبة صارمة في البلد (ب)، ومن ثم فالمبلغين عن المخالفات المحتملة سوف يفضلون عدم المضي قدما في البلد (أ) وبطبيعة الحال، سوف لا توجد هذه الآثار السلبية إذا كانت آثار العقوبة في البلد (ب) ضئيلة أو منعدمة.

وبالتالي، عدم اليقين بشأن النتيجة النهائية للإجراء المضاد للاتحاد الاحتكاري في بلد واحد بالمقارنة إلى بلد آخر يمكن أن يؤثر على المعنيين الذين يسعون للدخول في برنامج العفو والذي قد يكون في نهاية المطاف يتعارض مع مصالح المبلغ في بلد آخر.

وعلاوة على ذلك، ظروف غير متوافقة قد تثني السعي إلى العفو في محاكم قضائية متعددة (على سبيل المثال، يجوز للمحكمة أن تطلب من المدعي مواصلة مشاركته في الاتحاد الاحتكاري لجمع الأدلة أو لحماية التحقيق في حين محكمة أخرى تطلب الوقف الفوري). المتطلبات التي تضر الطالبين للعفو في محكمة قضائية ثانية تثبط أيضا طلبات العفو.

لذا فمن الواضح أنه في مصلحة دول مشروع مينا (الشرق الأوسط و شمال إفريقيا) العمل يدا بيد لتحسين التعاون في مكافحتهم الاتحادات، و بذل كل الجهود الممكنة لتحقيق التقارب في معاملتهم مع الاتحادات الاحتكارية وإقامة برامج عفو متوافقة مع بعضها بعض.

و في هذا الصدد، قد يكون من المفيد النظر في نموذج برنامج العفو لشبكة المنافسة الأوروبية للاتحاد الأوروبي الذي يحتوي على نموذج لنظام موحد ل"الطلبات المختصرة". من خلال تعبئة طلب مختصر، فإن طالب العفو في بلد عضو في الاتحاد الأوروبي يحمي مكانته كمبلغ لدى المفوضية الأوروبية ببروكسيل.

3 جعل العفو جذاب في عيون المبلغين

ليكون برنامج العفو فعال، يجب جعله جذاب بالنسبة للمبلغين المحتملين. لقد رأينا أنه من بين الشروط الرئيسية للنجاح، ينبغي توفير مستوى كاف من الجزاءات ومخاطر البقاء في الكارتيل، مقارنة بإمكانية الاستفادة من طلب العفو مقابل إبلاغ سلطة المنافسة.

3.1 الحصانة

لتشجيع المبلغين، فإن معظم برامج العفو تقدم عفو كاملاً (حصانة كاملة) لأول طالب للعفو. هذه هي الميزة الرئيسية لأن تكون الأول. إذا عومل الطلب الثاني مثل الأول، فسيكون هناك تحفيز ضعيف لطلب العفو أولاً بسرعة، كل عضو من أعضاء المنظمة يمكنه أن ينتظر حتى يشكك في أنه تم طلب أول.

3.2 التنبؤ

للحث على طلبات عفو، الجزرة و العصا مهمين على حد سواء: العقوبة في غياب العفو و تخفيف العقوبة من خلال العفو يجب أن تكونان مهمتان و يمكن التنبؤ بهما. هنا، نحن لا نعني "العقوبة" العقوبة القصوى، المنصوص عليها في القانون ولكن العقوبة التي يمكن أن نتوقع في ظل العقوبات الفعلية المفروضة في الحالات السابقة، السياسات الحقيقية للتنظيم، و الإشعار المتوقع لدفع الغرامات. درجة معينة من القدرة على التنبؤ بالعقوبات مع و دون عفو هي ضرورية لتمكين مقدمي الطلبات المحتملين من تقييم مزايا وأضرار طلب العفو.

ويمكن زيادة القدرة على التنبؤ من خلال القضاء على تقدير النيابة العامة : إذا كان مقدم الطلب يستوفي بعض الشروط المحددة بوضوح فإن العفو يقدم له تلقائياً. هذا يزيد أيضاً من مفهوم النزاهة و عدم التحيز.

3.3 العفو عن الشركات والعفو عن الأشخاص الذاتيين

في عدد متزايد من السلطات القضائية، يعتبر الأشخاص الذاتيين مسؤولين عن الاتحادات الاحتكارية بنفس درجة الشركات التي يعملون فيها. العقوبات على المشاركة في الإتحاد يمكن أن تشمل الغرامات والسجن والمنع المؤقت أو الدائم لشغل منصب مدير أو مسؤول في الشركة. برامج العفو في السلطات القضائية التي يمكن فيها أن يعاقب الأشخاص الذاتيين تمنح عادة الحصانة من أي ملاحقات قضائية للأفراد من الشركة المعنية الذين يتعاونون مع سلطة المنافسة و بنفس الوقت تستفيد شركتهم أيضاً من العفو.

إذا لم يتحصل الأشخاص الذاتيين على حصانة من الملاحقة القضائية في نفس الوقت مع شركتهم، فيمكنهم أن يؤثر على قرارات رؤسائهم بالعدول عن تقديم مطلب العفو بسبب مخاوف بشأن مصيرهم. تسمح بعض برامج العفو للأشخاص الذاتيين التماس العفو بشكل مستقل عن الشركة التي يعملون أو كانوا يعملون بها.

3.4 الحماية ضد الأضرار الناجمة عن الإجراءات المدنية

في عدد متزايد من البلدان، يمكن أن يتبع الإدانة في حالة المنافسة العامة (السلطات العامة مقابل الشركة) متابعات قضائية مدنية خاصة بالتعويض عن أضرار مكافحة الاحتكار. مازال من الممكن الحكم على

شركة وموظفيها كسبوا حصانة كاملة من الغرامات في الحالة الأولى بدفع تعويضات مهمة بالشق المدني. هذا يمكن بالطبع أن يقيض الحوافز للتبليغ للحصول على العفو في الحالة الأولى. تحقيقاً لهذه الغاية، تطبيقاً لقوانين يمكنه التخفيف من الأثر السلبي عن طريق الحد من المعلومات المتاحة لإجراءات المتابعة و تعدي لشروط تتعارض أو سينة للمتقدمين للعفو. بعض سلطات المنافسة تحتفظ بهوية الشركات المستفيدة من تساهل دائم بسرية. الكثير يقبل بيانات شفوية و يحتفظ بها سرية. بشكل عام ، مبادئ المجاملة الدولية تشير إلى أن المحاكم لن تأمر بإنتاج الوثائق إذا كانت ضارة لتطبيق أي قانون محكمة قضائية أخرى. للحد من التأثير المضاعف من الدعاوى القضائية لمكافحة الاحتكار المدني الخاص في الولايات المتحدة، و تشديد العقوبات الجنائية لمكافحة الاحتكار لعام 2004 و قانون الإصلاح، من بين أمور أخرى، خفضت مسؤولية متلقي العفو إلى ثلاثة أضعاف المبلغ الفعلي للضرر. بيد أن، في فرنسا، وافقت سلطة المنافسة على الحفاظ على السرية في حدود السندات الوطنية والمجتمع خلال الإجراء و ذلك حتى يتم إرسال تصريحات معارضة للأطراف المعنية. وبالإضافة إلى ذلك، فمن الواضح أن الحصانة الجزئية أو الكلية المعطاة لشركة لا يحمي الآثار المدنية التي يمكن أن تتبع خرقاً للمادة "ل" 1-420 من القانون التجاري و / أو المادة (101 اتفاقية روما)

3.5 مخاطر الفساد (الرشوة)

من الضروري ضمان أن لا يوجد خلال عملية العفو أي فساد. يمكن لموظف، على سبيل المثال، أن يربط حالة عفو بالحصول على رشوة. ومن بين الحالات حالة تم نشرها في الصحافة، بحيث تمت إدانة مسؤول من مستوى عال من سلطة المنافسة قام بطلب رشوة من مقدم طلب عفو. لكن، بالنسبة للبلدان التي تود النظر في اعتماد برامج عفو، من المهم جداً التأكد من أن يتم اعتماد ضمانات في القانون لتجنب مثل هذه الظروف.

4 الخطوط التوجيهية بشأن الإجراء

4.1 الاتصالات الغير رسمية

العديد من البرامج تسمح لمقدمي الطلبات المحتملين بجمع المعلومات، في كثير من الأحيان بصفة مجهولة، لمعرفة الفرص المخولة لهم للحصول على العفو. على سبيل المثال، أقامت سلطات المنافسة، في هولندا، فرنسا وألمانيا منصب "مستشار العفو"، والذي يمكن أن يتم الاتصال به بصفة مجهولة من قبل الشركات أو من ينوب عنهم، لاطلاعهم على إجراءات العفو، والمشاركة في جلسات استماع للشركة وتقديم المساعدة التقنية بكل ثقة. يتعامل مستشار العفو أيضا مع سلطات المنافسة الأخرى المعنية بمتطلبات طلبات العفو متعددة الاختصاص.

4.2 طلب رسمي للحصول على العفو : الحصول على علامة

معظم برامج العفو تملك نظام " علامة ". العلامة تحدد مكان مقدم الطلب في قائمة الانتظار، ولكن يجب تحقيق الحد الأدنى لمتطلبات الإفصاح والتعاون قبل الموعد المحدد. في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، للحصول على علامة لشركة، يجب على مجلسها أن:

1. جلب معلومات أو أدلة تبين أن الشركة التي يمثلها تشارك في مخالفة جنائية لقوانين مكافحة الاحتكار.
2. الكشف عن الطبيعة العامة للسلوك المكتشف؛
3. تحديد القطاع، أو المنتج، أو الخدمة المعنية بتفصيل كاف للسماح لشعبة مكافحة الاحتكار بتحديد ما إذا كان العفو مازال متاحا ولحماية العلامة لمقدم الطلب؛ و
4. التعرف على العميل

في إطار البرنامج النموذج للعفو للاتحاد الأوروبي، شركة راغبة في تقديم طلب العفو يمكنها طلب "علامة" في البداية. العلامة تحمي مكان مقدم الطلب في قائمة الانتظار لفترة معينة من الزمن، و يسمح ذلك بجمع المعلومات والأدلة اللازمة للوصول إلى عتبة الأدلة اللازمة للحصانة. هيئة المنافسة لها سلطة تقديرية بشأن منح أو عدم منح العلامة. إذا تم منح علامة، تقوم السلطة بتحديد المدة التي يجب على مقدم الطلب "تحسين" العلامة فيها عن طريق تقديم المعلومات اللازمة لتحقيق عتبة الأدلة اللازمة للحصانة. إذا قام مقدم الطلب بتحسين العلامة في الوقت المناسب، ستعتبر المعلومات والأدلة المقدمة قد قدمت في التاريخ الذي تم فيه منح العلامة. للاستفادة من الحصول على علامة، يجب على مقدم الطلب تقديم اسمه و عنوانه لهيئة المنافسة وكذلك معلومات عن:

- أ. أساس القلق الذي أدى إلى إتباع نهج العفو.
- ب. أطراف المنظمة المزعومة؛
- ت. المنتج أو المنتجات المتأثرة؛
- ث. الأرض أو الأراضي المتأثرة؛
- ج. مدة الاتحادية الاحتكارية المزعومة؛
- ح. طبيعة الاتفاق الاحتكاري المزعوم؛

ومعلومات عن جميع التطبيقات الممكنة، في الماضي أو المستقبل، للعفو لأية سلطة أخرى منافسة داخل الاتحاد الأوروبي أو خارجه فيما يتعلق بالاتحاد الاحتكاري المزعوم.

في فرنسا، عندما تقرر الشركة إطلاق التطبيق الرسمي للعفو، فإنها تخاطب المقرر العام كتابيا عن طريق البريد برسالة مضمونة مع تبليغ عن الاستلام، والذي سيكون بمثابة العلامة بالتاريخ والوقت لاستلام طلب العفو. ويمكن أيضا أن يقدم الطلب شفويا، عن طريق موعد مع المقرر العام الذي سيبين كما يجب تاريخ ووقت الجلسات في وثائقه الرسمية. وستكون هذه هي "العلامة"، المقياس الأساسي للمصادقة على أن الشركة كانت أول من تقدم لسلطة المنافسة على المعلومات اللازمة لتكون قادرة على طلب العفو.

لطلب العفو، يجب على الشركة الإعلان عن اسمها وعنوانها، وتوفير معلومات واضحة حول المنتجات المعنية والسوق الجغرافية المتأثرة بالاتفاق الاحتكاري، هوية الأعضاء الآخرين في الاتفاقية، طبيعة الاتفاق ومدته المقدر، وكذا جميع طلبات العفو التي تملكها الشركة، أو تنوي أن تقدمها إلى سلطات منافسة أخرى.

4.3 معايير الأحقية للحصول على العفو

ليكون مؤهلا للعفو في إطار البرنامج الأوروبي "شبكة المنافسة الأوروبية"، يجب أن تنطبق على الطالب الشروط التالية :

- قبل اتخاذ قرار طلب العفو إلى هيئة المنافسة، يجب على مقدم الطلب أن لا يكون قد دمر أو كشف الأدلة التي تدخل في نطاق، بشكل مباشر أو غير مباشر، حقيقة أو جزء من محتوى الطلب الذي خطط إليه، إلا إلى سلطات المنافسة الأخرى أو أية سلطة منافسة خارج الاتحاد الأوروبي.
- مباشرة بعد طلبها العفو، يجب على الشركة أن تنهي مشاركتها في الاتحاد الاحتكاري المزعوم، إلا إذا طلب منها ذلك من قبل سلطة المنافسة على الاستمرار في المشاركة من أجل الحفاظ على سلامة السلطة التنقيشية لسلطة المنافسة؛

مباشرة بعد تقديم الطلب إلى هيئة المنافسة إلى حين الانتهاء من القضية، يجب أن يكون هناك تعاون حقيقي، شامل و دائم بين الأطراف. بمعنى:

- أ) تقديم إلى سلطة المنافسة بدون أجل، جميع الأمثلة و المعلومات ذات الصلة بالقضية أو التي في حوزتها أو التي تسيطر عليها.
- ب) الاستجابة الفورية لتساؤلات هيئة المنافسة، التي من شأنها المساعدة على إثبات الوقائع ذات الصلة.
- ت) وضع رهن إشارة المجلس، الأجراء و الإداريين الحاليين و كذا إذا اقتضى الأمر، الإداريين و الأجراء القدامى.
- ث) الإحجام عن تدمير، تزوير و إخفاء معلومات أو أدلة ذات قيمة و مفيدة.
- ج) لا ينبغي أن يكون هناك اتخاذ تدابير لإجبار شركة أخرى المشاركة في الاتفاق. ينبغي من حيث المبدأ استبعاد الشركة التي اتخذت خطوات لإجبار واحدة أو أكثر من الشركات للانضمام أو البقاء في الاتفاق من الاستفادة من الحصانة.

4.4 طلبات موجزة

في الاتحاد الأوروبي، من أجل تخفيف العبء المرتبط بتطبيقات موازية متعددة، ولتسهيل تقديم طلبات عديدة متزامنة في مختلف بلدان الاتحاد الأوروبي يحتوي البرنامج « شبكة المنافسة الأوروبية» على نموذج لنظام موحد ل"الطلبات الموجزة" عن طريق تقديم طلب موجز، يحمي صاحب الطلب وموقفه كجزء من

برنامج العفو لسلطة المنافسة الوطنية ذات الصلة بالاتفاق المزعوم الذي قدمه، أو يكون بصدد تقديم طلب العفو بالمفوضية الأوروبية.

هذا لا يعني المتقدمين بطلب العفو من تقديم طلبات لمحکمات قضائية أخرى خارج الاتحاد الأوروبي معنية بالكارتيال . و مع ذلك، ومهما ضمن طالب العفو إمكانية الحصول على علامة في ولايته القضائية الخاصة ، فالبنسبة للهيئة الأوروبية ، فإن مقدم الطلب لا يضمن أنه سوف يتحصل على الحصانة في بلد خارج الإتحاد الأوروبي.

5 فحص طلب العفو

في المهلة المحددة منذ لحظة تقديم طلب العفو (30 يوما في الولايات المتحدة)، تقوم الشركة أو محاميها بإرسال المعلومات والوثائق المثبتة لسلطة المنافسة، التي على أساسها، تقدم تقريرا إلى مقدم طلب العفو و موظفين من سلطة المنافسة المسؤولين عن جلسات الاستماع لتقرر ما إذا كان يمكن من حال عفو أم لا.

5.1 عفو مشروط

بعد جلسات الاستماع، تصدر هيئة المنافسة رسالة عفو مشروط. ورغم أن الكثير من متطلبات العفو لا تتحقق إلا أثناء التحقيق الجنائي، الطالبون يريدون ضمانات مقدما بأنهم سيحصلون على الحماية من عدم الملاحقة بعد نتائج التحقيق، شريطة أن يتجاوبوا مع متطلبات برنامج العفو. للحصول على رسالة عفو مشروط، يجب على مقدم الطلب أن يعترف بمشاركته في انتهاك قوانين مكافحة الاحتكار الجنائية التي تنطوي على تحديد الأسعار، محاولة تزوير، و تقييد القدرة أو تخصيص أسواق الزبائن أو المبيعات أو حجم الإنتاج. يمنح العفو المشروط. و يمكن سحبه إذا لم يقم الطالب بالعمل بتوافق مع متطلبات التعاون الجارية. وعلى الرغم من أن عدم اليقين بشأن الظروف التي تؤدي إلى السحب يقلل من درجة التنبؤ من البرنامج، عدم صون العفو للطالبين الذين لا يتجاوبون مع المعايير قد تضعف البرنامج.

5.2 رسالة القبول النهائي

عندما يتم استيفاء جميع شروط رسالة العفو المشروط، تؤكد رسالة عفو نهائية أن العفو قد منح. وفي هذه الرسالة، تحدد هيئة المنافسة سواء وفرت حصانة كاملة أو جزئية لمقدم الطلب. أما في حالة حصانة جزئية فإنها تحدد المستوى الدقيق للحصانة.

6 الحصانة الكاملة لمقدم الطلب الأول

تتطلب العديد من برامج العفو، "الكشف الكامل و الصريح والتعاون المستمر من قبل مقدم الطلب، وإذا كان ينطبق الأمر على مدير وأطر وموظف الشركة التي ينتمي لها مقدم الطلب." كما أنها عادة ما تتطلب من مقدم الطلب وقف أنشطة الاتفاق الاحتكاري، على الرغم من أن بعض سلطات المنافسة تأمر المتقدمين بالمواصلة لتسهيل الإجراءات ضد أعضاء الاتفاق الاحتكاري الآخرين.

برامج العفو قد تُوْجَل في نوعية المستفيدين من الحصانة الكاملة. معظمهم يرى أن طالب الحصانة يكون مؤهل للحصول على عفو في الحالات التي تكون فيها سلطة المنافسة لا تعلم بوجود الإتحاد وأيضا عندما تكون على علم ولكن ليس لديها ما يكفي من أدلة للمتابعة. العديد لا يقدمون حصانة كاملة أو العفو حصري إلا لأول شركة مقدمة للطلب و ذلك للضغط على المبلغين المحتملين للتوجه سريعا ليكونوا "الأوليين بطرق الباب." البعض يقدم أيضا العفو للشركة الثانية أو الثالثة التي تقدم نفسها، ولكنها توفر فقط عفو محدود.

العديد من البرامج العفو تقصي الطلبات التي أجبرت أعضاء آخرين للقيام بجزء من هذا الاتفاق أو التي كانت وراء التحريض على إنشاء الكارتيل..

6.1 قبل بدء التحقيق

في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، "العفو نمط أ" سيتم منحه للشركة التي تبلغ وزارة العدل عن نشاطها الاحتكاري الغير الشرعي قبل أن يشرع في التحقيق (و عندما كانت وزارة العدل لاتعلم بوجود الإتحاد) إذا توفر ما يلي من الشروط الستة :

- أ. في الوقت الذي تتقدم فيه الشركة ولم تتلق شعبة مكافحة الاحتكار معلومات حول النشاط من مصدر آخر.
- ب. عند اكتشاف النشاط الغير قانوني للشركة، وجب القيام ب "إجراءات سريعة وفعالة لإنهاء مشاركتها في النشاط."
- ت . يجب على الشركة ابلاغ ادارة شعبة مكافحة الاحتكار باخلاص و بتقديم "التعاون الكامل والشامل دون انقطاع" طوال أطوار التحقيق؛
- ج. الاعتراف الخطأ هو "حقا عمل شركة" بدلا من الاعترافات المعزولة و الفردية للأعضاء التنفيذيين أو المسؤولين.
- س. عندما يكون ذلك ممكن، فإن الشركة تعوض الأطراف المتضررة. و
- ه. إذا لم تكره الشركة طرف آخر لمشاركة في النشاط و ا تضح أنها لم تكن القائدة، للإتحاد المطعون فيه. إذا كانت الشركة لا تفي بكل الشروط الستة للعفو نمط أ، يمكنها أن تطالب بالعفو إذا استوفت متطلبات النوع ب من ناحية التعاون، والتي قد تمنح بعد أن انطلق التحقيق.

وتجدر الإشارة إلى أن النموذج الأوروبي هو مشابه جدا، لأنه يوفر عفو يسمى العفو أ للشركة الأولى التي تقدم لسلطة المنافسة أدلة كافية لتمكينها من إجراء عمليات تفتيش مستهدفة في إطار اتفاقية مزعومة؛ و عفو من النوع ب للشركة الأولى التي تقدم أدلة التي، في رأي السلطة قد تسمح باكتشاف خرق للمادة 101من اتفاقية روما كجزء من اتفاق احتكاري مزعوم.

6.2 بعد بداية التحقيق

في الولايات المتحدة، تكون الشركة مؤهلة للحصول على عفو، حتى بعد تلقي شعبة مكافحة الاحتكار

لمعلومات عن نشاط غير القانوني، تحت ما يسمى بالعفو من النوع ب ، سواء كان ذلك قبل أو بعد فتح التحقيق الرسمي، إذا تم استيفاء الشروط التالية:

- أ) الشركة هي أول من تعلن و تؤهل نفسها للعفو فيما يتعلق بالنشاط المتداول؛
- ب) في هذا الوقت تكون شعبة مكافحة الاحتكار لا تملك أدلة ضد الشركة التي من المرجح أن تؤدي إلى الإدانة ذات مصداقية.
- ت) عند اكتشاف الشركة للمخالفة، يتم اتخاذ تدابير سريعة وفعالة لإنهاء دورها في هذا النشاط الغير القانوني؛
- ث) الشركة تبلغ الإدارة عن الخطأ "بصراحة وبشكل شامل وتقدم تعاون كامل ومستمر يساهم في تقدم الشعبة في تحقيقها"
- ج) . الاعتراف بالخطأ هو قرار عمل متعلق بالشركة، عكس اعترافات الأحادية والمعزولة من بعض الأطراف أو موظفين لهذه الشركة.
- ح) حيثما يكون ذلك ممكنا، الشركة تقوم بتعويض الأطراف المتضررة.
- خ) تحدد شعبة مكافحة الاحتكار أن منح العفو لهذه الشركة لن يكون عادلا اتجاه الآخرين، نظرا لطبيعة المخالفة، ودور الشركة في هذا، والفترة الزمنية التي تمت فيها .

وتجدر الإشارة إلى أنه في الولايات المتحدة، لا تستفيد من الحصانة الكلية الا الشركة الأولى التي تقدم طلب العفو. ومع ذلك ، العفو يجوز تمديده خلال فترة التحقيق ، إذا قام طالب العفو بكشف الأدلة على أن النشاط المناهض للمنافسة كان أعلى مما ذكر في الأصل، على سبيل المثال، من حيث نطاقه الجغرافي أو المنتجات المعنية من قبل المؤامرة. في هذه الحالة، طلب حماية العفو يمكن أن يمتد ليشمل السلوك المكتشف حديثا.

6.3 الحماية الموسعة للعفو :

يجب الإشارة أنه في الولايات المتحدة الأمريكية، تتمتع وحدها الشركة الأولى التي تقدمت بطلب برنامج العفو بالحصانة الكاملة. ومع ذلك، يجوز تمديد العفو أثناء التحقيق، إذا اكتشف صاحب الطلب أدلة توضح أن النشاط المخالف للمنافسة كان أكثر شمولاً مما كان مخططاً له في الأصل ، على سبيل المثال من حيث النطاق الجغرافي أو المنتجات المتعلقة بالاتفاقية. في هذه الحالة، قد يتمتع صاحب الطلب بعفو موسع على المخالفات المكتشفة حديثا.

6.4 حالة تقوم بتحديث حالة أخرى

برامج العفو تراهن أكثر فأكثر على حقيقة أن الشركات عادة ما توفر العديد من الأسواق، وبالتالي، السلوك المكتشف للاتحاد الاحتكاري في سوق واحدة يمكن تطبيقه في أسواق أخرى. بعض الأحكام تشجع أعضاء الاتفاقيات الاحتكارية عن الكشف عن اتفاقيات أخرى يشاركون فيها.

في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، الجهاز المعروف ب "منظمة أمنستي بلس " يسمح لشركة قيد التحقيق بسبب الإنتماء إلى اتحاد لم تكشف عنه في الوقت المناسب أن تقوم بتقديم طلب العفو لمشاركتها في اتحاد آخر وهذا قصد الاستفادة من تخفيف العقوبات التي يمكن أن تطبق في حقها ليس فقط في ما يتعلق بالاتحاد الذي كشف عنه مؤخرا، ولكن أيضا بالنسبة للاتحاد الأول قيد التحقيق.

نظرية "العصا والجزرة" يمكن تطبيقها على النحو التالي:

أ. " منظمة أمنستي بلس " تتيح فرصة تخفيف العقوبة على النحو المبين أعلاه،

ب. جهاز ("جزء أكثر") يمكن من تشديد العقوبات إذا كانت شركة بإمكانها الاستفادة من "منظمة أمنستي بلس"، ولكن لم تقم بذلك، ولكن أديننت في وقت لاحق بالمشاركة بإتحاد آخر.

ت. يسأل الشهود مع القسم في إطار التحقيق ك"سؤال جامع" ومن المفروض عليهم أن يصرحوا ما إذا كانوا يعلمون بوجود إتحاد في أي السوق كان ما عدا الذي هو قيد التحقيق. وبما أنهم يخضعون لعقوبات شهادة الزور، من الواجب عليهم الكشف عن إتحادات احتكارية أخرى..

سياسة الجزر والعصى أعطت نتائج ممتازة و مكنت من اكتشاف سلسلة من الإتحادات الإحتكارية في الولايات المتحدة الأمريكية. على سبيل المثال، تم اكتشاف اتحادات احتكارية للفيتامينات واحدة تلو الأخرى في سلسلة من التحقيقات بشأن 12 سوقا مختلفا . قادت سلسلة أخرى من التحقيقات على إتحاد ليسين مكن من إكتشاف إتحادات خاصة بحمض الستريك، و بعدها في غلوكونات الصوديوم، وإيريثوربات الصوديوم، والمالتول.

7 تقليص الحصانة

في النموذج الأوروبي (السجل الأوروبي للعفو)، الشركات التي ليست مؤهلة للحصول على الحصانة الكلية تحت طلبات العفو من النوع 1، يمكن أن تستفيد من الحصانة المخفضة إذا كانت مؤهلة إلى لطلب من "نوع 2".

7.1 قيمة مضافة هامة

لتكون مؤهلة للحصول على تخفيض من الغرامة، يجب على الشركة أن تقدم إلى هيئة المنافسة الأدلة على الإتفاقات المزعومة التي، في رأي هيئة المنافسة، تمثل "قيمة مضافة كبيرة" مقارنة بالأدلة التي كانت في حوزة السلطة في وقت تقديم الطلب.

"مفهوم" قيمة مضافة كبيرة "يشير إلى أي مدى الأدلة المقدمة تقوي، بحكم طبيعتها و / أو مستوى تفاصيلها، قدرة سلطة المنافسة لإثبات الاتفاقيات المزعومة".

7.2 أمنستي بلس

وبالمثل، في الولايات المتحدة، الحصانة الجزئية يمكن الحصول عليها في إطار أحكام "أمنستي بلس" كما يلي:

النسبة المئوية للتخفيض تعتمد على عدة عوامل؛ خاصة:

- أ. قوة الأدلة المقدمة من قبل الشركة الطالبة للعفو؛
- ب. الخطورة المحتملة للمخالفات المبلغ عنها من طرف طالب العفو، تقاس من حيث حجم التجارة المعنية، النطاق الجغرافي للاتفاق/ و عدد الشركات المتأمرة والأفراد؛ و
- ت. احتمال أن هيئة مكافحة الإحتكارات الإحتكارية قد وجدت مخالفات إضافية بدون مساعدة من برنامج العفو. (هذا يعني، إذا كان هناك القليل من التداخل بين الشركات الأعضاء في الكارتل و/أو بين الرؤساء التنفيذيين المتهمين بين الحالة الأولى والثانية، و ان برنامج أمنستي بلس المنطوق كشف عن مخالفة إضافية). تعتبر هذه العوامل الثلاثة ذات الأهمية.

7.3 درجة الحصانة

لتحديد المستوى المناسب للتخفيض من الغرامة، تأخذ سلطة المنافسة بعين الاعتبار التاريخ الذي قدم فيه الدليل (بغض النظر عما إذا كان مقدم الطلب الأول والثاني أو الثالث، الطالب لطلب عفو) وتقييمها للقيمة المضافة الإجمالية لحالته عن طريق الدليل.

التخفيضات الممنوحة لمقدم الطلب بعد طلب من نوع 2 يجب أن لا تتعدى 50% من الغرامة التي كانت ستفرض عليه

في فرنسا، وذلك تمثيلاً مع (السجل الأوروبي للعفو) النموذج الأوروبي، فإن درجة الحصانة ستعتمد على الزمن الذي تم فيه تقديم الدليل (إذا كان مقدم الطلب الأول، الثاني أو الثالث، وما إلى ذلك، لطلب عفو) وتقييم القيمة الإجمالية المضافة في القضية من قبل الأدلة.

في أي حال، لا يتجاوز التخفيض الممنوح 50% من الغرامة. التي كانت ستفرض إن لم يكن هنالك عفو من النوع 2.

مع الأخذ في الاعتبار هذه العناصر ، يتم تضمين التخفيض من الغرامة المقدمة من السلطة المعنية بالمنافسة الفرنسية في النطاقات التالية:

- لأول شركة تقدم دليلا كبيرا على القيمة المضافة، يجوز منح تخفيض بنسبة 25 إلى 50٪.
- للشركة الثانية التي تطلب العفو في هذه الحالة، يمكن أن يمنح تخفيض من 15-40٪ و
- بالنسبة لأية شركة أخرى تقدم أدلة قوية على القيمة المضافة، الحد الأقصى للتخفيض يكون 25٪.

7.4 الفرق بين العفو و التسوية

العفو يختلف عن النظام ، ويسمى أيضا التسوية. وهو يتدخل في المرحلة الأولى، قبل أن تعلم هيئة المنافسة بوجود اتفاق أو، في إطار برامج معينة قبل أن يحصل على ما يكفي من الأدلة ليذهب إلى أبعد من ذلك (على سبيل المثال أن يقدم المخالفين إلى المحاكمة). أما التسوية، فهي اتفاق بين الأطراف بعد أن أنهت هيئة التحقيق تحقيقها، و قبل أن تتخذ الهيئة المعنية القرار. فهي تهدف إلى تخفيض التكاليف و وقت التحكيم من طرف الناطق بقرارت المحكمة.

تخفيضات العقوبة المنصوص عليها في عملية تسوية يمكن أن تقوض فعالية برنامج العفو. إذا كانت التخفيضات في العقوبة المتوقعة من خلال التسوية مرتفعة، فإنها تقلل من جاذبية عرض العفو . هذه المشكلة قد تطرقت إليها المفوضية الأوروبية التي حددت تخفيض العقوبة إلى 10٪ خلال التسوية، حين ان الحصانة الكاملة الناجمة عن برنامج عفو هو 100 في المائة.

8 الصعوبات التي يواجهها مجلس المنافسة في الممارسات العملية

خلال تطبيق برنامج العفو لا بد من مجلس المنافسة أن يواجه المشاكل المترتبة عن تعارض المصالح المشتركة بين سلطات المنافسة و بين صاحب طلب العفو. التحدي الذي يواجه سلطة المنافسة، هو الحفاظ على التوازن الدقيق بين حقوق صاحب الطلب من جهة و الدفاع عن فعالية التحقيق و الأثر الرادع للقواعد من جهة أخرى.

8.1 عدم كفاية الأدلة المقدمة

يمكن أن يستند طلب العفو ، على أدلة غير كافية، أو على أدلة تناقض إثباتات تم الحصول عليها من قبل سلطة هيئة المنافسة. إذا كانت الأدلة غير كافية أو غير مكتملة للسماح بتركيز التحقيق، فإن المبلغ ، لا يحصل على أي تخفيض في العقوبة. إذا كانت الأدلة المقدمة مزورة ، سيتم رفض طلب العفو. فمن الصعب جدا في بعض الحالات بالنسبة لسلطة المنافسة، أن تتأكد من صحة التصريحات. على سبيل المثال، يصعب على السلطة أن تتأكد من صدق قول صاحب طلب العفو، على أنه لم يمارس أي ضغط على منافسيه لتشجيعهم إلى الانضمام إلى الكارتل. و إن صح قوله، أنه لم يلعب أي دور أساسي أو قائد في تكوين اتفاقية احتكارية.

8.2 غياب الأشخاص الذين تم استدعائهم للشهادة

في بعض الأحيان، يصعب على الشركة صاحبة طلب العفو مساعدة سلطة المنافسة لإنجاز التحقيق، لعزوف الأجير القديم عن تقديم المساعدة، وذلك بسبب مغادرة المتورطين للشركة،(سواء تعلق الأمر بالمتقاعدين أو الذين غادروا لسبب صحي أو حصولهم على عمل جديد عند أحد المنافسين). في حين أن الأجير السابق الذي يعمل عند أحد المنافسين لا يرغب في التعاون مع سلطة المنافسة لكي لا يفقد عمله، أو يخشى من دفع تعويض عن الأضرار إذا ثبت من خلال شهادته، تورطه في اتفاق احتكاري خلال فترة عمله عند مشغله القديم.

8.3 حساب القيمة المضافة الكبيرة

كما تعريفها من قبل المفوضية الأوروبية، مفهوم "القيمة المضافة الكبيرة" يشير إلى المستوى الذي من خلاله، أن الأدلة المقدمة، بحكم طبيعتها، و/ أو بمستوى دقتها، تقوي قدرة سلطة المنافسة على إثبات وجود اتفاق احتكاري مزعوم، و مع ذلك، فإن أعضاء الكارتل، يبدلون قصارى جهدهم لإخفاء الأدلة التي تثبت تورطهم في الاتفاقيات الاحتكارية. يصبح من الصعب للغاية على صاحب طلب العفو، تقديم أدلة دامغة على مساهماتهم "القيمة المضافة" التي من شأنها أن تقدم للتحقيق ، وفي الغالب تكون الأدلة ضعيفة. إلى أي مقياس يمكن لسلطة المنافسة، أن تقدر مثل هذه المساهمة لفائدة التحقيق؟ عندما يكون التحقيق قد وصل إلى مرحلة متقدمة، يصبح من الصعب جدا على المبلغين تقديم أي قيمة مضافة كبيرة. يجهل صاحب طالب العفو، مستوى الأدلة التي في أيدي السلطة. لذلك يصبح من الصعب جدا، تقدير درجة الإثباتات الضرورية و اللازمة لتكون ذات قيمة مضافة كبيرة . ووفقا للنوايا الحسنة، و مجهودات صاحب الطلب، يمكن لسلطة المنافسة، قبول تمتيع صاحب الطلب بعفو محدود.

8.4 الصعوبات التي يواجهها مجلس المنافسة أثناء التحقيقات

أثناء التحقيقات الناتجة عن طلب العفو، من الضروري، ضمان تنسيق جيد مع المبلغ: هو المعلومة الآتية من داخل الكارتل، وهاته الحالة تسمح لسلطة المنافسة تحسين استهداف مراكز التفتيش. ومع ذلك ينبغي لسلطة المنافسة أن تأخذ بعين الاعتبار أن المبلغ قد يحاول توجيه التحقيق لصالحه عن طريق إخفاء بعض العناصر التي لا تخدم مصالحه. يجب على سلطة المنافسة أن تتأكد من ضبطها للتحقيق، و على أن المخبر يبقى نشطا حتى لو كان على قناعة أنه سيستفيد من الحصانة.

أثناء إعداد التحقيق، على هيئة المنافسة معرفة إذا كان من الأفضل أن تتحرك بسرعة بالتفتيش فجرا على سبيل المثال، لكي لا تفقد عنصر المفاجأة لتعظيم فرص اكتشاف أدلة دامغة، أو إذا كان من الأفضل، أن تأخذ الوقت الكافي في تنسيق مراحل البحث مع المخبر لضمان و استهداف مدهاماتها بشكل جيد.

8.5 ضمان عدم الكشف عن هوية طالب العفو

أثناء التحقيق، يجب على صاحب طلب العفو أن لن يرصد أو أن يتعرف عليه من قبل زملائه و من طرف أعضاء الكارتل. ليس من السهل على مجلس المنافسة ضمان عدم الكشف عن هوية صاحب طلب العفو. على سبيل المثال، إذا كان لا يمكن لسلطة المنافسة أن تحصل على مذكرة التفتيش إلا بمساعدة المبلغ، فإنه يمكن لأعضاء الكارتل التعرف من خلال تخميناتهم على مقدم طلب العفو.

الكشف عن هذه المعلومات يمكن أن يكون لها آثار على الأقل ضارة لاستكمال التحقيق الجاري: الأعضاء الآخرين للكارتل أو الاتحادات الاحتكارية، قد يقل حماسهم لتقديم طلب العفو، و بالتالي يترددون في التعاون، و بالتالي يصعب إثبات الحالة ولكن إذا كانوا يعتقدون أنه قد فات الأوان لتقديم طلب الحصول على العفو، فإنه يمكنهم الدخول في العملية، للتخفيف من الآثار المترتبة عن برنامج العفو.

8.6 إبلاغ مقدم طلب العفو بمراحل تقدم التحقيق

قد تكون سلطة المنافسة ملزمة بتبليغ صاحب طلب العفو ببعض نتائج التحقيق لكي يحصل على معلومات تجيب على الأسئلة الجديدة المترتبة عن التحقيقات.

و هذا قد يسبب بعض المشاكل لمجلس المنافسة:

أ. يجب أن تتجنب إحالة إلى صاحب طلب العفو، بعض الأسرار الحساسة المتعلقة بقضايا المنافسين.

ب. قد يكتشف صاحب الطلب أن هيئة المنافسة تتوفر على أدلة تثبت عدم صحة المعلومات التي قدمها.

ج. صاحب طلب العفو، قد يستعمل بعض المعلومات لصالحه لتفسير نتائج تحقيق هيئة المنافسة.

8.7 برنامج العفو ضد الإجراءات الخاصة

كما تم ذكره أعلاه، تنص قوانين المنافسة على إمكانية اتخاذ تدابير مدنية بالتعويض عن الأضرار في الوقت الذي تدان فيه الشركة من طرف هيئة المنافسة.

توجيه الاتحاد الأوروبي 2014/104، يذهب في هذا الاتجاه، و يهدف إلى تقوية حقوق المتضررين من انتهاكات قواعد المنافسة.

و من الواضح، أن مقدمي الطلبات المحتملين للعفو، سيترددون في الشروع، إذا كانوا على علم أن الحصانة الكاملة أو الجزئية المحصل عليها في الدعوى العامة قد توقفت، و من ثم يتم دفعهم بدون حماية إلى دفع تعويضات و فوائد للمتضررين في الدعوى المدنية. يجب أن يوجد حل لهذه القضية، لكي لا تعرقل نجاح برنامج العفو.

كما ذكر أعلاه، فيما يتعلق بالحماية ضد الدعاوى المدنية بالتعويض عن الأضرار، أن بعض سلطات المنافسة لا تفصح عن هوية الشركات التي استفادة من العفو، و جلهم، يقبلون البيانات الشفوية، و يحافظ عليها تحت غطاء السرية.

المصادر:

عرض بور بوينت لهيئة المنافسة الاتحادية النمساوية للمنافسة. برنامج العفو II . المشاكل العملية (2016/03/16).

سلطة المنافسة الفرنسية: منشور الإجراء المتعلق ببرنامج العفو الفرنسي (3 أبريل 2015).

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : استخدام برامج العفو كأداة لتطبيق قانون المنافسة ضد الاتفاقات الاحتكارية في البلدان النامية، (4 تد/ ريبب/ كونف.7، 26 أغسطس 2010).

شعبة مكافحة الاحتكار من وزارة العدل الأمريكية، "تطور إنفاذ مكافحة الاحتكار الجنائية على مدى العقدين الماضيين" سكوت د. هاموند مساعد وزير العدل لعقوبات جنائية. (25 فبراير 2010).

إدارة العدل الأمريكية: "أسئلة وأجوبة عن شعبة مكافحة الاحتكار من برنامج العفو نمط رسائل العفو" (19 نوفمبر 2008).

الاتحاد الأوروبي العامة المديرية- : برنامج العفو نموذج للسجل الأوروبي للعفو (معدل في نوفمبر تشرين الثاني 2012).

ملحق 1: برامج العفو في بلدان مشروع مينا التي تتوفر على قانون المنافسة

كما يتبين من الجدول أدناه، أن في بلدان مشروع مينا التي تتوفر على قانون المنافسة تتضمن آليات في هذا الاتجاه. وينص القانون الجزائري أنه يمكن لمجلس المنافسة أن يقرر تخفيض مبلغ الغرامة أو عدم الحكم بها على المؤسسات التي تعترف بالمخالفات المنسوبة إليها أثناء التحقيق في القضية، و تتعاون في الإسراع بالتحقيق فيها و تتعهد بعدم ارتكاب المخالفات المتعلقة بتطبيق أحكام هذا الأمر. (المادة 60). وفيما يتعلق بباقي بلدان مشروع مينا ، ينبغي التأكيد على أن برامج العفو يركز على منح الحصانة الكاملة أو الجزئية للأول من بلغ عن وجود اتفاق مع الإدلاء و جلب أدلة حاسمة. وفيما يتعلق بباقي بلدان مشروع مينا ، ينبغي التأكيد على أن برامج العفو يركز على منح الحصانة الكاملة أو الجزئية للأول من بلغ عن وجود اتفاق مع الإدلاء و جلب أدلة حاسمة.

في مصر، أعضاء الإتحادات الإحتكارية الذين يأخذون زمام المبادرة لإبلاغ سلطة المنافسة مع تقديم الأدلة الداعمة، يمكن أن يعفى تماما عليهم من العقاب بعد التعديلات التي أدخلت عام 2014 القانون رقم 3 لسنة 2005.

في الأردن، يجوز للمحكمة أن تخفض العقوبة على مخالفة المواد 5، 6، 7، 8، 9 أو 10 من قانون NO.33 من عام 2004، للذي أبلغ مديرية المنافسة.

في المغرب، العضو المنتمي لأحد الإتفاقات ، الذي يسمح لمجلس المنافسة الكشف عن وجود اتفاق لا علم لمجلس المنافسة به، يعفى كليا أو جزئيا من العقوبة المتصلة بهذه المخالفة (المادة 41 من قانون 104-12).

في تونس، القانون 36 من 15 سبتمبر 2015 يوفر برنامج عفو مفصل **بالمادة (26)**. يتم منح الإعفاء التام للعقوبة لأي طرف متواطئ في اتفاق أو ممارسة مخلة بالمنافسة مع أخذه المبادرة الأولى لتوفير المعلومات للإدارة أو مجلس المنافسة لم تكن متاحة وليس له علم بها والتي تسمح للهيئة بإجراء التحقيق حول مخالفات المنافسة في سوق معين. أو الذي هو أول من يقدم أدلة حاسمة تمكن الإدارة أو مجلس المنافسة لإثبات وجود ممارسة مخلة بالمنافسة، وكان المجلس على علم بها دون أن يتمكن من إثباتها.

برنامج العفو التونسي ينص أيضا على منح الاعفاء الجزئي من العقاب لكل شخص قدم الأدلة التي تقدم "قيمة مضافة كبيرة" إلى الإدارة او المجلس بخصوص الإثباتات التي بحوزتها؛ أو الذي لا ينكر، على نحو لا لبس فيه، وجود محتوى الممارسات المنسوبة إليه ؛ أو يأخذ زمام المبادرة في تنفيذ التدابير التي تؤدي إلى استعادة التنافسية في السوق.

ينص مرسوم الحكومة بناء على اقتراح من الوزير التجارة على الإجراءات لتقديم طلبات الإعفاء الكلي أو الجزئي من العقوبات. و لتحديد مستوى تخفيض العقوبات، يأخذ مجلس المنافسة في الاعتبار الرتبة، والتاريخ الذي قدم فيه طلب العفو و كذلك إلى أي مدى يمكن تحديد القيمة المضافة كبيرة للمعلومات المقدمة.

الجزائر	الأمر رقم 03-03 19 يوليو 2003 على المنافسة	المادة 60 : يمكن مجلس المنافسة أن يقرر تخفيض مبلغ الغرامة أو عدم الحكم بها على المؤسسات التي تعترف بالمخالفات المنسوبة إليها أثناء التحقيق في القضية، و تتعاون في الإسراع بالتحقيق فيها و تتعهد بعدم ارتكاب المخالفات المتعلقة بتطبيق أحكام هذا الأمر.
---------	---	--

<p>التعديل الثاني لقانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار قانون رقم 193 لسنة 2008 بإضافة مادة جديدة برقم (26) لقانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية الصادر بالقانون رقم 3 لسنة 2005 (المادة الأولى) تضاف إلى قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية الصادر بالقانون رقم 3 لسنة 2005 مادة جديدة برقم 26 نصها الآتي: مادة (26) في حالة ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في المادتين 7،6 من هذا القانون، يجوز للمحكمة أن تقرر الإعفاء من العقوبة بنسبة لا تزيد على نصف العقوبة المقضي بها، لكل من بادر من المخالفين بإبلاغ الجهاز بالجريمة وتقديم ما لديه من أدلو على ارتكابها، ومن تقدر المحكمة أنه أسهم في الكشف عن عناصرها وإثبات أركانها في أية مرحلة من مراحل التقصي والبحث وجمع الاستدلالات والتحقيق والمحاكمة . *تعديلات 2014 لا ترفع الدعوى الجنائية ضد أول من بادر من المخالفين بإبلاغ الجهاز بالجريمة.</p>	<p>القانون رقم 03 لسنة 2005 بإصدار قانون حماية المنافسة و منع المنافسات الاحتكارية</p>	<p>مصر</p>
<p>المادة 25: أ- يراعى في تحديد الغرامات المفروضة بموجب احكام هذا القانون حجم المنفعة التي حصلت عليها الجهة المخالفة ومقدار الضرر الواقع على الغير. ب- للمحكمة ان تخفف عقوبة الغرامة على أي مخالف لاحكام المواد (5) و (6) و (8) و (9) و (10) من هذا القانون إذا قدم الى المديرية معلومات تؤدي الى الكشف عن تلك المخالفات.</p>	<p>قانون المنافسة رقم 33 لسنة 2004 + تعديل قانون رقم 18 من عام 2011</p>	<p>الأردن</p>
<p>المادة 41: يجوز منح إعفاء كلي أو جزئي من العقوبات المالية لمنشأة أو هيئة، قامت مع أطراف أخرى بممارسة محظورة بموجب مقتضيات المادة 6 من هذا القانون، إذا ساهمت في إثبات وقوع الممارسة المحظورة وتحديد مرتكبيها ، من خلال تقديم معلومات لم تتوفر لمجلس المنافسة أو الإدارة من قبل. وتبعا لتصرف المنشأة أو الهيئة، فإن مجلس المنافسة، بطلب من المقرر العام أو الإدارة، يصدر لهذه الغاية رأيا بالإعفاء يحدد</p>	<p>لا يوجد قوانين منافسة القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة.</p>	<p>لبنان المغرب</p>

<p>الشروط التي يخضع لها الإعفاء المزمع، بعد تقديم مندوب الحكومة والمنشأة أو الهيئة المعنية لملاحظاتها، ويوجه هذا الرأي إلى المنشأة أو الهيئة وإلى الإدارة، ولا يتم نشره. وتزامنا مع القرار المتخذ تطبيقا للمادة 39 أعلاه، يجوز لمجلس المنافسة، إذا تم احترام الشروط المحددة في رأي الإعفاء، منح إعفاء من العقوبات المالية يتناسب مع المساهمة المقدمة لإثبات المخالفة.</p>		
<p>الفصل 26- يمكن لمجلس المنافسة بعد سماع مندوب الحكومة الإعفاء من العقوبة أو التخفيف منها لمن كان طرفا في عمليات تحالف أو اتفاقيات مخلة بالمنافسة في الصور المبينة بهذا الفصل .</p> <p>يكون الإعفاء من العقوبة كليا لأول من يدلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - بمعلومات لم تكن بحوزة الإدارة أو مجلس المنافسة ومن شأنها أن تمكن من فتح بحث في الإخلال بالمنافسة في سوق ما. - أو بوسائل إثبات تكون حاسمة في تمكين الإدارة أو مجلس المنافسة من إثبات ممارسات كانت على علم بها دون مسك أي دليل في شأنها. <p>ويتم التخفيف من العقوبة لكل:</p> <ul style="list-style-type: none"> - من يقدم عناصر إثبات ذات قيمة مضافة واضحة مقارنة بوسائل الإثبات المتوفرة لدى الإدارة أو مجلس المنافسة. - من لا يعارض بصفة صريحة وجود ومضمون الممارسات المنسوبة إليه. - من يبادر باتخاذ إجراءات يترتب عنها إعادة المنافسة للسوق. <p>عند تقدير نسبة الحط من العقوبة، يأخذ المجلس بعين الاعتبار الترتيب الزمني لتقديم الطلب والحيثيات التي تجعل من المعطيات المدلى بها ذات قيمة مضافة واضحة.</p> <p>وتحدد إجراءات تقديم مطالب الإعفاء الكلي من العقوبة أو التخفيف منها بأمر حكومي باقتراح من الوزير المكلف بالتجارة.</p>	<p>لا يوجد قوانين منافسة</p> <p>قانون رقم 36 لسنة 15 سبتمبر 2015 بشأن إعادة تنظيم المنافسة والأسعار</p>	<p>فلسطين تونس</p>

ملحق 2 : التسوية في بلدان مشروع مينا

تشمل العديد من قوانين المنافسة أحكاماً تسمح للسلطة أو للوزير المختص بإنهاء الإجراءات عبر التسوية، عن طريق التدخل قبل أن تنتقل القضية إلى المحكمة، أو في أي قضية أمام المحكمة لم يتم الحكم فيها. و"التسوية"، تندرج عادة في دفع غرامة ثقيلة من طرف المخالف، وإيقاف المسطرة، دون أي إمكانية للطعن.

في بلدان مشروع مينا هذا النوع من القواعد، منصوص عليه في قانون المنافسة المصري (المادة 21 تنص على ان الوزير المختص يمكنه تسوية القضية قبل صدور الحكم النهائي عن المحكمة) . وفي المغرب، إمكانية التسوية تشمل فقط السلع والخدمات منظمة الأسعار (المادة 93). في تونس، المادة 73 من قانون سنة 2015 يمنع إمكانية التسوية في القضايا المتعلقة بالإتحادات الاحتكارية، وتعسف الوضعية المهيمنة إلخ. المنصوص عليها في المواد 5 و 7 و 8 و 9 و 10 من القانون، ولكن تتحفظ بإمكانية التسوية في الحالات الأخرى. و كما يتبين من الجدول الوارد أدناه، تنفيذ التسوية يتسبب في إيقاف الدعوى العمومية ووقف الملاحقة القضائية أو حكم أو تنفيذ عقوبة؛ ومع ذلك، لا تعفي التسوية المخالف من مسؤوليته المدنية عن الأضرار الناجمة عن المخالفة المرتكبة. ولا يمكن أن تكون طلبات التسوية أقل من 50% من الطلبات المقدمة للإدارة. وأخيراً التسوية تربط بلا رجعة الأطراف، و غير قابلة للطعن لأي سبب من الأسباب.

الجزائر	لم نجدها
مصر	القانون NO.3 لسنة 2005 حماية المنافسة و منع الممارسات الاحتكارية المادة 21 (..) لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراءات فيها بالنسبة إلى الأفعال المخالفة لأحكام هذا القانون إلا بطلب كتابي من الوزير المختص أو من يفوضه. و للوزير المختص أو من يفوضه المصالح في أي من تلك الأفعال قبل صدور حكم بات فيها، و طلك مقابل أداء مبلغ لا يقل على مثلى الحد الأدنى للغرامة و لا يجاوز مثلي حدها الأقصى. و يعتبر التصالح بمثابة تنازل عن طلب رفع الدعوى الجنائية و يترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية عن ذات الواقعة التي صدر بشأنها طلب رفع الدعوى.
الأردن	قانون المنافسة رقم 33 لسنة 2004 + تعديل قانون رقم 18 من عام 2011

لبنان	لا يوجد قوانين منافسة	
المغرب	<p>العمل N. 104-12 على حرية الأسعار والمنافسة + قانون رقم 13-20 من 7 أغسطس 2014</p>	<p>المادة 93 يمكن أن تكون المخالفات لأحكام القسم السابع من هذا القانون و النصوص المتخذة لتطبيقه إما محل مصالحتات و إما محل عقوبات إدارية أو عقوبات قضائية. تحدث بنص تنظيمي الجهة المؤهلة لإجراء المصالحة و إصدار العقوبات الإدارية. المادة 94 يحق للجهة المشار إليها في المادة 93 أعلاه، وحدها، إبرام المصالحتات. و يتخذ مقرر المصالحة بعد استطلاع رأي رئيس المصلحة الخارجية للإدارة الراجع إليها أمر البضاعة أو المنتج أو الخدمة المقصودة، و تضم نسخة من الرأي المذكور إلى الملف. لا يجوز أن يمارس حق إبرام المصالحة بعد أن توجه الجهة المذكورة في المادة 93 أعلاه الملف إلى المحكمة الابتدائية المختصة.</p> <p>المادة 95 يترتب عن إبرام المصالحة دون قيد أو شرط سقوط حق الإدارة في المتابعة.</p> <p>لا يسلم رفع اليد الجزئي عن أمر الحجز المنصوص عليه في الفقرة 2 من المادة 70 من هذا القانون، إلا في حدود المبالغ المؤداة من طرف المخالف في حالة الاتفاق على دفعات متتالية.</p> <p>المادة 96 يجب أن تثبت المصالحة كتابة في عدد من الأصول يساوي عدد الأطراف التي لها مصلحة مستقلة. تعفى عقود المصالحة من إجراءات و رسوم التسجيل.</p>
فلسطين	لا يوجد قوانين للمنافسة	
تونس	قانون عدد 36 لسنة 2015 مؤرخ في 15 سبتمبر 2015 يتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار	<p>الفصل 73 - باستثناء المخالفات موضوع الفصول 5 و 7 و 8 و 9 و 10 و 69 من هذا القانون، يمكن للوزير المكلف بالتجارة قبل إثارة الدعوى العمومية أو للمحكمة المتعدهة بها ، طالما لم يصدر حكم بات بشأنها، الإذن بإجراء الصلح بطلب من المخالف. وتعلق آجال سقوط الدعوى العمومية بمرور</p>

الزمن طيلة الفترة التي استغرقتها إجراءات الصلح والمدة المقررة لتنفيذه. ويترتب عن تنفيذ الصلح انقراض الدعوى العمومية وإيقاف التتبع أو المحاكمة أو تنفيذ العقاب. ولا يعفي الصلح المخالف من الالتزامات التي ينص عليها القانون ولا من مسؤوليته المدنية عن كل ضرر لحق أو يلحق بالغير جراء المخالفة المرتكبة. لا يمكن أن يقل مبلغ الصلح عن 50% من طلبات الإدارة. وفي جميع الحالات لا يمكن النزول به عن الحد الأدنى للعقوبة المحددة بهذا القانون .